دور المصارف والسيولة في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي*

يعتبر القطاع المصرفي جزءاً أساسياً لأي إقتصاد، ومن دعائم الدولة للتوجه نحو عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لا سيما إذا كانت الأسس لبناء هذا القطاع قوية ومتينة.

الاستاذ علي بدران
مدير وخبير مصرفي - عضو نقابة
خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

أهمية المصارف في الاقتصاد الوطني

إن دور النظام المصرفي في أي إقتصاد هو توفير آلية لتحويل المدخرات إلى إستثمارات لخدمة الإقتصاد الوطني وتحقيق النمو، وهو الهدف الأسمى لأي سياسة إقتصادية.

المصارف هي الأساس في تطور الأسواق المالية، حيث تمتاز عن باقي قطاعات الأعمال بالقدرة على تقديم خدمات وتمويل لا يمكن تقديمها من المؤسسات والشركات الأخرى. إن نوعية الخدمات والبرامج وأنشطة التمويل المختلفة التي تقدمها تدل على مستوى تطور هذه الأسواق وكفاءتها.

إنطلاقا من هذا المفهوم ومن الدور الفعّال للمصارف بإعتبارها المحرك الأساسي لعجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهي أداة التمويل الأولى والرئيسية للمشاريع والأنشطة الإستثمارية سيتم في هذه الورقة تناول الدور الذي تلعبه المصارف ودور السيولة بصورة عامة في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي.

إن الوظيفة التقليدية للمصارف قبول الودائع والمدخرات ومنح التسليف لكافة القطاعات، وفي الوقت ذاته تحقيق أفضل العوائد للمساهمين من خلال زيادة الأرباح إلى حدها الأقصى، وبالتالي تقوم المصارف بالتوفيق بين طرفين متقابلين وتقوم بدور الوساطة بينهما (Intermediation).

الطرف الأول : الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي تظهر مراكزها المالية فائضاً في الأموال عن حاجتها التمويلية (surplus of funds) في المدى القصير والمتوسط أو البعيد، وترغب في توظيف هذا الفائض لديها في إستثمار يعطي ربحاً، هذا الطرف يشكل جانب عرض الأموال في النظام المصرفي.

الطرف الثاني : الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي تظهر مراكزها المالية وخططها المستقبلية حاجة إلى الأموال (Shortage of funds) في المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، وترغب بالحصول على التمويل اللازم بشتى أنواعه، وهذا الطرف يشكّل جانب الطلب على الأموال.

هنا تبرز الحاجة إلى المؤسسات المتخصصة، أي المصارف في لعب دور الوساطة بإحتراف وكفاءة، لتأمين التمويل من الودائع والمدخرات لتلبية حاجات الأفراد والقطاعات الإقتصادية من التمويل، وتحويل هذه الأموال إلى إستثمارات توجه نحو مختلف أنواع المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية. مع التوفيق بين آجال إستحقاق الموارد المالية للمصرف أي الودائع، وإستحقاق القروض والتسليفات اي التوظيفات.

تعتبر هذه المهمة أساسية جداً لأي مصرف، حيث يتم تحويل الودائع القصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، موفقة بذلك بين رغبات المدخرين في حق سحب ودائعهم عند الحاجة إليها، ورغبات المقترضين في أن يحصلوا على قروض تتزامن مواعيد تسديدها، مع تحقق العوائد من المشروع المموّل مهما كان حجمه، إلى جانب توفير الحماية من المخاطر ولتحقيق مبدأ السيولة.

وبالتالي إن قبول المصارف الودائع ومنحها على شكل قروض وتسليفات بمختلف أنواعها ، يجعلها شريكاً في عملية خلق النقود (Money creation) حيث تلعب المصارف دوراً هاماً في زيادة حجم الكتة النقدية في الأسواق المالية.

دور المصارف والسيولة في الإقتصاد القومي

هناك أدوار عديدة أهمها التالي :

١- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال منح القروض اللازمة لدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتوفير العديد من الفرص الإستثمارية ذات القيمة المضافة في مجموعة من القطاعات بحيث تساهم في إقامة وتوطين مشاريع إستثمارية مجدية ومتنوعة جديدة لتحقيق معدلات نمو عالية.

٢- إكمال دور الحكومات من خلال مبادرة وجهود المصارف بالتمويل وتوفير المناخ المناسب للإستثمار والإستهلاك، وتنفيذ خطط الدولة التنموية والإقتصادية والإجتماعية لدعم المناطق الريفية وتعزيز التنمية فيها، ودعم الزراعة والصناعات الحرفية.

٣- الإلتزام بمبادئ المسؤولية الإجتماعية، من خلال الدور الهادف والفعال في حل مشكلة البطالة والفقر ولو بشكل محدود من خلال ما تقدمه المصارف من قروض صغيرة، والتوسع بالتمويل لأغلب فئات المجتمع مما يساهم في إعادة تكوين الطبقة الوسطى، وتطوير القطاع الخاص على نحو يؤدي إلى فرص عمل جديدة في ظل النمو السكاني السريع.

٤- دفع عجلة النمو الإقتصادي وزيادة معدلاته من خلال تأمين القروض اللازمة إلى جميع القطاعات الإقتصادية الإنتاجية، والعمل على تطوير الخدمات والتوسع في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محركاً أساسياً للاقتصاد.

دور السيولة المصرفية في تطوير ودعم التنمية الإقتصادية

تعني التنمية الإقتصادية تحسين وتطوير حياة المواطنين وظروف معيشتهم، أي كمية ونوعية الخدمات التي يحصلون عليها، من سكن وتعليم وعناية صحية ورفع مستوى البيئة الإجتماعية، وتوسيع فرص العمل والحماية من البطالة التي هي السبب الأساسي للفقر، وإطالة أمد الحياة المتوقعة للإنسان وغيرها من الإجراءات التي تحافظ على الإستقرار الاقتصادي والإجتماعي.

ويمكن للتنمية المشوّهة والتي تستهدف قطاعاً معيناً فقط أو صيغة لا تأخذ بعين الإعتبار تفعيل التنمية الإقتصادية، وعلى حساب بقية القطاعات والشرائح الإجتماعية أن تحدث تنمية عكسية، كالنشاطات الريعية وزيادة رؤوس الأموال فقط دون تطوير البنية الأساسية ، مما يوسع الفروقات الطبقية ويقلص فرص العمل ويزيد البطالة ويوسع نطاق الفقر، وبدل تحقيق تنمية حقيقية ينخفض الدخل وتنخفض القروض المنتجة.

إن التحدي الكبير الذي تواجه عملية التنمية، يكمن في توفير السيولة اللازمة لتمويل القطاعات الإنتاجية والخدماتية والمساهمة في مشاريع ذات الجدوى الإقتصادية، وزيادة حصة القطاعات الإنتاجية في المجتمع وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) والتي هي عصب الإقتصاد الوطني وتقوم بدور هام في تطوير الإقتصاد، إذ تعمل على تحفيز العمل الحر وتنمية المهارات، وتتصف بالمرونة والتكيّف السريع لعوامل العرض والطلب المتغيرة للسوق. ولهذا فإنها تقوم بدورهام في خلق فرص العمل الجديدة. كما إنها أكثر انفتاحا وأسرع إستجابة للفرص التجارية. هناك بعض الاحصاءات في لبنان، أن عدد مؤسسات SMEs بحدود ٩٠ في المئة من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص، وتغطي أكثر من ٨٠ في المئة من فرص العمل خارج نطاق القطاع العام.

تبرز أهمية السيولة المصرفية وعملها على التنمية الإقتصادية، من خلال الإهتمام بالقيمة المضافة والإستثمار في مختلف أنواع الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية والموارد البشرية ومجال التعليم والإسكان، وتمويل النشاطات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وتحويل هذه الفرص إلى طاقة تمويلية وإنتاج نوعي في عالم الإقتصاد المعرفي، وخلق وظائف متعددة مما يساعد على تطوير التجارة والمبادلات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت في المنطقة العربية، وتحقيق تراكم رأس مال جديد بالإضافة إلى تعزيز القدرة الإنتاجية مما يزيد من فرص عمل الشباب ويخفف من مشاكل البطالة.

إن حجم السيولة المالية كبير في الوطن العربي، إلا أن السيولة لا تجد دوماً في الوطن العربي مجالات وفرصاً إقتصادية وإستثمارية جذابة، لذا تتوجه الموارد المالية العربية في جزء كبير منها إلى الخارج. هناك بعض الاحصاءات الغير رسمية أن حجم الاستثمارات الخارجية التراكمية تصل الى ١٤ تريليون دولار أميركي.

قدرة المصارف العربية على لعب دور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية

إن مصارفنا العربية قوية، وما زالت قوية وبجميع المعايير الدولية قوية برساميلها، بسيولتها، بربحيتها، بإداراتها وبالإشراف عليها من السلطات الرقابية، وهذا امر تؤكده مؤشرات عديدة :

– إن حجم الموجودات لدى المصارف العربية بحدود ٢،٦ تريليون دولار أميركي تمثل نسبة بحدود ٦٥ في المئة من حجم الإقتصاد العربي، ونسبة نمو بحدود ٧،٥ في المئة في العام ٢٠١٢ مع نسب رسملة قوية وربحية جيدة.

– بالرغم من التطورات الإقتصادية والمالية الدولية، كالأزمة المالية العالمية (منتصف ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩)، حيث تأثرت أعرق وأكبر المصارف في العالم، وتكبدت خسائر فادحة استدعت تدخلاً من حكومات الدول لإنقاذ أنظمتها المالية والاقتصادية من الإنهيار. وشهدت منطقة الاورو عدة أزمات منها السندات اليونانية والازمة الحالية المستمرة للمصارف القبرصية، حيث يواجه أصحاب الودائع خسائر بسبب توسع المصارف في عمليات التوظيف في السندات السيادية في دول جنوب شرق اوروبا، دون الاخذ بعين الاعتبار للمخاطر الكبيرة هناك، والتوظيفات الكبيرة في سندات الحكومتين اليونانية والقبرصية مستندة الى وجود بنك مركزي يمدها بالسيولة الائتمانية، وتستفيد من الآلية الأوروبية لضمان الودائع. وقد تبين أن ذلك غير ممكن عند حصول أزمة الملاءة (Solvency Crisis)، لذلك فالمصارف القبرصية تعاني من أزمة كبيرة، والازمات المالية العالمية والاقتصادية تتلاحق.

بالرغم من ذلك ومن ضبابية المشهد المالي العالمي، ومن الازمات العديدة، فالقطاع المصرفي العربي لم يتأثر بالشكل الكبير كما حدث للقطاعات المالية الأخرى، لكن ذلك يشكل تحديا كبيرا لمصارفنا العربية ومقاربة الموضوع بكثير من الحيطة والتنبه، وتطبيق المعايير الرقابية المصرفية وتحسين إدارة المخاطر في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة.

كان من أهم نتائج بعض هذه الأزمات المالية، أن عادت المصارف العالمية إلى توزيع أنشطتها مجدداً بين أنشطة تجارية وأنشطة مصرفية إستثمارية، للعودة إلى العمل المصرفي التقليدي لحماية المودعين والمساهمين. بحيث يعود التركيز على قبول الودائع ومنح القروض لتمويل الإقتصاد، وتعزيز الدورة الإقتصادية السليمة حسب ما جاء في بداية هذه الورقة. ويبقى تخصص المصارف الإستثمارية التعامل بالأدوات المالية والمشتقات المعقّدة Derivatives)) ، وما يتضمنه قسم كبير منها من مخاطر مرتفعة جداً نظراً لوجود منتجات مالية متطورة جداً، في بعض الأحيان تكون صعبة على صانعيها.

تجربة المصارف اللبنانية في دعم عملية التنمية

يعتبر القطاع المصرفي اللبناني رافعة للإقتصاد الوطني بشكل عام، فلا يزال يسجل هذا القطاع نجاحاً ونمواً متواصلاً، فالمصارف اللبنانية تدير موجودات تفوق قيمتها ١٦٥ مليار دولار أميركي، أي بحدود أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. المصارف اللبنانية تشكل القاعدة الصلبة التي تستقطب المدخرات الوطنية والإستثمارات المختلفة لتعيد ضخها في الإقتصاد الوطني، مما يعزز قدرة المصارف اللبنانية على تمويل مختلف القطاعات، وأصبح بعضها في مراتب المصارف العربية الكبرى نتيجة عوامل عديدة.

أهم اسباب القوة، الزيادة في حجم الاصول والرساميل والسيولة بحيث تشكل ٣٥ في المئة من الودائع سيولة مطلقة، إضافة للإدارة السليمة التي

الاستاذ علي بدران مدير شبكة الفروع في فينيسيا بنك – عضو نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان يلقي كلمته في المؤتمر

تمتاز بها، فيما يتعلق بالإدارة الرشيدة وتعزيز الموارد البشرية ومجالس الإدارة لضمان الرقابة، والالتزام بكافة المعايير الدولية، وصولاً إلى دعم ورقابة السلطات النقدية من المصرف المركزي والتي تعمل على زيادة نسبة الملاءة في المصارف اللبنانية لتحقيق معايير بازل-٣ مما يعني التوصل في العام ٢٠١٥ الى نسبة ملاءة ١٢ في المئة. إن سياسة المصرف المركزي كان لها التأثير الايجابي من خلال القروض التجارية بأنواعها والصناعية المدعومة وخطط دعم الفائدة، وقروض السكن التي أسهمت في تنشيط الحركة التجارية ودعم التنمية في لبنان.

إن أموال المصارف هي أموال المودعين، الأغلبية الساحقة ودائع صغيرة، هي جنى عمر الناس لتأمين مستقبلهم ومستقبل أولادهم، هي مدخرات أو أموال تقاعد لضمان المستقبل، إن أغلبية المودعين في المصارف هم من ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى، وبالتالي هناك واجب لحماية هؤلاء ولا يمكن التصرف بهذه الاموال إلا من خلال التمويل السليم للقطاعات الإنتاجية، هناك حق وأفضلية للمجتمع وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تأخذ حصتها من التمويل لدعم التنمية الاقتصادية، من قروض سكنية، تجارية، صناعية أو زراعية لتنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مع ضوابط المبدأ الأساسي البسيط بأن المصرف عندما يقرض هذه الأموال توجد القدرة للمقترض على إعادتها، وليس على غرار ما حصل خلال الازمة المالية العالمية الاخيرة والازمات الاوروبية، وآخرها أزمة المصارف القبرصية والتي وصلت نسبة القروض الى الودائع ٩٧,٥ في المئة مما أدى الى الاختلال البنيوي، مقابل نسبة بحدود ٣٤ في المئة في لبنان. وتبين الاحصاءات أن القروض المنتجة والتي تسهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، طريق التمويل الافضل للاقتصاد وللربحية الثابتة.

وفي الختام، على القطاع المصرفي العربي مسؤوليات وطنية وقومية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وللمصارف دور حيوي في تعزيز حركة التنمية الإقتصادية المستدامة والتي لا تتوقف على ما يؤديه القطاع العام من دور، بل يحتاج إلى إسهامات بارزة من جانب المصارف في المجالات التمويلية والإقتصادية والإجتماعية، بما يكفل التقدم المستمر في تعزيز كفاءة الإقتصاد وتحقيق التنمية وتحسين المناخ الإستثماري والتجاري.

لدى المصارف العربية الفرص والمجالات الواسعة بقدرما تواجه من صعوبات وعوائق وتحديات كثيرة، وبقدر ما نحتاج إلى الإرادة، فإننا نملك القدرة على ما نصبو إليه. فلا ينقص المصارف العربية السيولة ولا الفكر ولا الإبداع، هناك ما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا. لدى الوطن العربي إقتصاديات متينة وموارد بشرية تشكّل الأرضية الصلبة الكفيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة التي نطمح إليها.

وشكرا لكم.

---

* كلمة ألقيت في المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام ٢٠١٣ الذي نظمه إتحاد المصارف العربية حول «متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة» والذي عقد في مملكة البحرين – المنامة، خلال الفترة من ٢ نيسان ٢٠١٣ ولغاية ٤ نيسان ٢٠١٣ بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.